

ومن هذين النصين يتضح جلياً أن الرسم المذكور إنما هو مفروض على المصرف بوصفه شركة مساهمة وإن هذه الشركة تشمل المركز الرئيسي للمصرف مع كافة فروعه فإنها جميعها لا تخضع إلا لرسم واحد مكملة لبعضها البعض ولا تحد في القانون أي نص يميز استثناء رسم مستقل من كل فرع من الأفراد ما نقرره في تفسير المادة المطلوب تفسيرها.

صدر ١٩٥٧/٢/٢٠

عضو	عضو	عضو	رئيس مجلس إدارة
مندوب وزارة	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	رئيس مجلس إدارة
المالية	لرئاسة الوزراء	محكمة التمييز	البنك
عز الدين المفتى	الياس الخوري	موسى الساكت	علي بن



٠٠٠٠٠

## تصحيح خطأ

جاء في نظام ترخيص سلاحي الذابح لسنة ١٩٥٦ المنشور في العدد رقم ١٣١٠ من الجريدة الرسمية ١٦ كانون الأول سنة ١٩٥٦ تحت الفقرة (٦) من المادة العاشرة رقم (٦٢) خطأ ، والصواب

قانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٧ (قانون إنهاء معاهدة التحالف الأردنية البريطانية لسنة ١٩٤٨) ٢٧٣ - ٢٧٩

جاء في نظام ترخيص سلاحي الذابح لسنة ١٩٥٦ تحت الفقرة (٦) من المادة العاشرة رقم (٦٢) خطأ ، والصواب

قانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٧ (قانون إنهاء معاهدة التحالف الأردنية البريطانية لسنة ١٩٤٨) ٢٧٣ - ٢٧٩

جاء في نظام ترخيص سلاحي الذابح لسنة ١٩٥٦ تحت الفقرة (٦) من المادة العاشرة رقم (٦٢) خطأ ، والصواب

قانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٧ (قانون إنهاء معاهدة التحالف الأردنية البريطانية لسنة ١٩٤٨) ٢٧٣ - ٢٧٩

جاء في نظام ترخيص سلاحي الذابح لسنة ١٩٥٦ تحت الفقرة (٦) من المادة العاشرة رقم (٦٢) خطأ ، والصواب

قانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٧ (قانون إنهاء معاهدة التحالف الأردنية البريطانية لسنة ١٩٤٨) ٢٧٣ - ٢٧٩

جاء في نظام ترخيص سلاحي الذابح لسنة ١٩٥٦ تحت الفقرة (٦) من المادة العاشرة رقم (٦٢) خطأ ، والصواب

قانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٧ (قانون إنهاء معاهدة التحالف الأردنية البريطانية لسنة ١٩٤٨) ٢٧٣ - ٢٧٩

جاء في نظام ترخيص سلاحي الذابح لسنة ١٩٥٦ تحت الفقرة (٦) من المادة العاشرة رقم (٦٢) خطأ ، والصواب

قانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٧ (قانون إنهاء معاهدة التحالف الأردنية البريطانية لسنة ١٩٤٨) ٢٧٣ - ٢٧٩

جاء في نظام ترخيص سلاحي الذابح لسنة ١٩٥٦ تحت الفقرة (٦) من المادة العاشرة رقم (٦٢) خطأ ، والصواب

قانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٧ (قانون إنهاء معاهدة التحالف الأردنية البريطانية لسنة ١٩٤٨) ٢٧٣ - ٢٧٩

جاء في نظام ترخيص سلاحي الذابح لسنة ١٩٥٦ تحت الفقرة (٦) من المادة العاشرة رقم (٦٢) خطأ ، والصواب

قانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٧ (قانون إنهاء معاهدة التحالف الأردنية البريطانية لسنة ١٩٤٨) ٢٧٣ - ٢٧٩

٢٧٣ - ٢٧٩

٢٧٣ - ٢٧٩

## خاتمة ملخص محتوى معاهدة التحالف الأردنية البريطانية

يعتبر الماد (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الأعيان والنواب

صادق على القانون الآتي ونأمل بإصداره وأضافه إلى قوانين الدولة :

### قانون إنهاء معاهدة التحالف الأردنية البريطانية

رقم (٦) لسنة ١٩٥٧

من تاريخ ١٤/٣/١٩٥٧

بالإشارة إلى صريحنا المشترك الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٩٥٧ ولما وضعتنا الأخيرة وبالنظر لرغبة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جلالتها في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا في إنهاء معاهدة التحالف البريطانية الأردنية لسنة ١٩٤٨ بالاتفاق والمحافظة في الوقت ذاته على علاقات سامية ودية بين بلدينا، لي الشرف أن أقدم المقتضيات التالية :

١ - تنتهي معاهدة التحالف بين المملكة المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية الموقعة في عمان بتاريخ ١٥ آذار سنة ١٩٤٨ مع ملحقها وجميع المذكرات والكتب المتبادلة عند توقيعها وأية اتفاقات أخرى لاحقة متعلقة بها (وشاكلها فيما بعد بمعاهدة ١٩٤٨) وببطل مفعولها ابتداء من اليوم الذي تقوم فيه حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بالتبليغ المنصوص عنه في الفقرة الأخيرة من هذه المذكرة.

المادة ٢ - يطلق على هذا القانون اسم (قانون إنهاء معاهدة التحالف الأردنية البريطانية لسنة ١٩٤٨) ومن تاريخ ١٤/٣/١٩٥٧ ينتهي معاهدة التحالف الأردنية البريطانية المعقودة ما بين حكومة المملكة المتحدة وحكومة الأردنية الهاشمية الموقعة في عمان بتاريخ ١٥ آذار سنة ١٩٤٨ مع ملحقها وجميع المذكرات والكتب المتبادلة عند توقيعها وأية اتفاقات أخرى لاحقة متعلقة بها، وببطل مفعولها العمل بها.

المادة ٣ - يعتبر الكتابان المتبادلان بين وزير الخارجية الأردنية وبين السفير البريطاني والاتفاق المالي بين المرفقين بهذا القانون جزءاً متيناً له.

المادة ٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفوون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

١٩٥٧/٣/١٣

الوازم والممتلكات البريطانية الموجودة الآن في الأردن بتاريخ إنهاء معاهدة سنة ١٩٤٨ أو التصرف بها باستثناء الأشياء التالية التي ستتحفظ بها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية أو تسلمها:

أ - بعض المهام والذخائر التي وضعت قبل تاريخ ٢٨ تشرين أول سنة ١٩٥٦ تحت تصرف الجيش العربي الأردني لاستعماله والتي بقيت رغم ذلك ملكاً للقوات البريطانية.

ب - لوازم الجيش البريطاني (باستثناء الذخائر) التي نقلت من الزرقاء لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية منذ ٢٨ تشرين أول سنة ١٩٥٦، وما تبقى في الزرقاء من لوازم الجيش البريطاني - باستثناء الذخائر - عند تاريخ إنهاء معاهدة ١٩٤٨.

ج - كمية من الذخائر من الزرقاء يتفق على تفاصيلها بين حكومة المملكة المتحدة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

د - اللوازم الطبية، والبترول والصفائح (الجركانت) الموجودة في تاريخ إنهاء معاهدة سنة ١٩٤٨ لدى الجيش العربي الأردني لحساب الجيش البريطاني.

ـ لوازم قوة الطيران الملكية البريطانية في مطاري عمان والمفرق القديم، التي نقلت لحكومة المملكة الأردنية

وزير العدلية وال التربية والتعليم	وزير الأشغال العامة	وزير الداخلية والدفاع	رئيس الوزراء ووزير الخارجية	سلبان النابلسي عبد الحليم النمر	أنور الخطيب	وزير المواصلات	وزير الاتساع والتعمير	نعميم عبد الله	صالح الجبالي	صلاح طوقان	وزير المالية
شفيق ارشيدات											
وزير الزراعة											
للشؤون الخارجية عبد الله الريماوي											
وزير الصحة والشؤون الاجتماعية صالح العشر											
وزير الدولة للشؤون الاجتماعية عبد الله الريماوي											
ـ عبد القادر الصالح											

الهاشمية منذ ٢٨ تشرين أول سنة ١٩٥٦ :

- ٦ - تسلم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية جميع الأبنية والمنشآت الواقية أو الشابة التي كانت في حوزة بريطانية او بتصرفها بتاريخ ٢٨ تشرين أول سنة ١٩٥٦ .
- ٧ - ان جميع الاراضي التي تتصرف بها او تستعملها القوات البريطانية والتي تمتلكها حكومة الملك العزيز التي هي مسجلة باسم حكومة المملكة المتحدة او باسم اي موظف بريطاني بالنيابة عن حكومة الملك تنقل ملكيتها لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية وتسامها .
- ٨ - تقوم حكومة المملكة المتحدة باسرع وقت ممكن بنقل الموارم والمهات والاموال المنقوله الأخرى الى القوات البريطانية ، او التصرف بها ، باستثناء تلك الموارم والمهات والاموال التي تحفظ بها الملك الهاشمية او تأخذها وفقاً للقرنة الخامسة من هذه المذكرة ، وتقوم حكومة المملكة المتحدة بسحب ما في القوات البريطانية في الأردن لا غرض ذلك النقل والتصرف في مدة لا تتجاوز السنة شهر من تاريخ ابرام معاهدة سنة ١٩٤٨ .
- ٩ - ان الاموال التي مستأخذها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية او تنقل اليها ، وفقاً لاحكام الفراتات هذه المذكرة ، يتم اخذها من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية او تسليمها اليها من قبل حكومة المملكة في وقت لا يتجاوز السنة شهر من تاريخ انتهاء معاهدة سنة ١٩٤٨ .
- ١٠ - تسمح حكومة المملكة الأردنية الهاشمية باستمرار البقاء في اراضيها للقوات البريطانية للارارة لتنفيذ الفراتات ٩،٨،٧،٦،٥ من هذه المذكرة ، ويتم جلاء هذه القوات عن الاراضي الاردنية في فترة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ انتهاء معاهدة سنة ١٩٤٨ وفقاً لاحكام الفقرة (٢) من هذه المذكرة .
- ١١ - تدفع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية الى حكومة المملكة المتحدة مبلغ (اربعة ملايين وربع المليون) استرلينيا ، اما التفاصيل المتعلقة بكيفية الدفع والمسائل المالية الأخرى فترتدي ملحق هذه المذكرة ، يعن لا يتجرأ منها .
- ١٢ - تعتبر احكام هذه المذكرة تسوية نهائية قامة ، يجمع ادعاءات الحكومتين القائمة على نصوص سن ١٩٤٨ . اذا كانت هذه المقترفات مقبولة لدى حكومة الملك المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا في ان اقرح ، ان تعتبر هذه المذكرة ، وملحقها ، وحوالات سعادتك بمكافحة عليها ، الكتب المبادلة في التصريح المشترك الصادر بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٥٧ ، وان تكون هذه المقترفات سعادتك عليها اتفاقية بين الحكومتين وان تعتبر الوثيقة الرسمية لانهاء معاهدة سنة ١٩٤٨ على ان تكون المفهول من تاريخ اليوم الذي تبلغ فيه حكومة المملكة الأردنية الهاشمية حكومة المملكة المتحدة موافقة الامة الاردنية عليها .
- ١ - بعض المهام والذخائر التي وضعت قبل تاريخ ٢٨ تشرين أول سنة ١٩٥٦ تحت نصرف الجيش العربي الاردني لاستعماله والتي بقيت رغم ذلك ملکاً للقوات البريطانية .
- ٢ - لوازم الجيش البريطاني (باستثناء الذخائر) التي نقلت من الزرقاء لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية منذ ٢٨ تشرين أول ١٩٥٦ ، وما تبقى في الزرقاء من لوازم الجيش البريطاني (باستثناء الذخائر) عند تاريخ انهاء معاهدة ١٩٤٨ .
- ٣ - كمية من الذخائر من الزرقاء ، يتفق على تفاصيلها بين حكومة المملكة المتحدة وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية .
- ٤ - الموارم الطبية ، والبترول والصفائح (الجركانت) الموجودة في تاريخ انهاء معاهدة سنة ١٩٤٨ لدى الجيش العربي الاردني لحساب الجيش البريطاني .

سعادة السيد

وزير الخارجية

سعادة السيد تشارلز جونستون رئيس مجلس وزراء (الاترال) ووزير خارجية دولة ايرلندا الشمالية

سفير صاحبة الجلالة البريطانية

فيينا ١٢٣ قنصلية بريطانيا في العريش في عمان

- ٦ - لوازم قوة الطيران الملكية البريطانية في مطاري عمان والمفرق القديم ، التي نقلت الحكومة الملكية هذه المذكرة وملحقها ، وهذا الجواب الكتب المتبادلة المشار إليها في التصريح المشتركة الصادر بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٥٧ وان تكون هذه المقترنات والملحق وهذا الجواب اتفاقية بين الحكومتين وان تعتبر الوثيقة الرسمية لانهاء معاهدة سنة ١٩٤٨ ، على ان تكون نافذة المفعول من تاريخ اليوم الذي تبلغ فيه حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ، تسلمه حكومة المملكة الهاشمية جميع الابنية والمنشآت الواقية او الثابتة التي كانت في حوزة حكومة المملكة المتحدة ، موافقة مجلس الامة الأردني عليها.
- ٧ - تسلم حكومة المملكة الهاشمية او بتصرفها بتاريخ ٢٨ تشرين الاول سنة ١٩٥٦ .
- ٨ - ان جميع الاراضي التي تصرف بها او تستعملها القوات البريطانية والتي تملكها حكومة المملكة التي هي مسجلة باسم حكومة المملكة المتحدة او باسم اي موظف بريطاني بالنيابة عن حكومة الملك وزير خارجية المملكة الاردنية الهاشمية تنقل ملكيتها لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية وتسلمها
- ٩ - تقوم حكومة المملكة المتحدة باساع وقت ممكن بنقل اللوازم والمهات والاموال المنقوله الاخرى المذكورة البريطانية ، او النصرف بها ، باستثناء تلك اللوازم والمهات والاموال التي تخلفها حكومة المملكة الاردنية او تأخذها وفقاً للفقرة الخامسة من هذه المذكرة ، وتقوم حكومة المملكة المتحدة بسحب ما يبقى من البريطانية في الاردن لا غرض ذلك النقل والتصرف في مدة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ انتهاء معاهدة سنة ١٩٤٨ .
- ١٠ - تم تأدية مبلغ (٢٥٠٠٠ جنية استرليني) الذي ستدفعه حكومة المملكة الاردنية الهاشمية الى حكومة المملكة المتحدة وفقاً للفقرة (١١) من الكتب المتبادلة كما يلي :
- ١١ - دفعه مقدارها (٢٥٠٠٠ جنية استرليني) تدفع في اليوم الاول من أيار ١٩٥٧
- ١٢ - يدفع الرصيد البالغ (٣٠٠٠ جنية استرليني) على ستة اقساط متساوية مقدار كل منها (٥٠٠ جنية استرليني) في اول ايار من كل سنة من السينين ١٩٥٨ حتى ١٩٦٣
- ١٣ - تسمح حكومة المملكة الهاشمية باستمرار البقاء في اراضيها للقوات البريطانية اللازمة لفترة ٢ - تسد الدفعة البالغة (٢٥٠٠٠ جنية استرليني) المشار إليها في الفقرة ١ (أ) اعلاه كما يلي :
- ١٤ - باجراء تفاصيل مبلغ (٥٩٨٠٠ جنية استرليني) الذي يمثل جزءاً من الدفعة النهائية ومقدارها (٨٣٨٠٠ جنية استرليني) المحققة على حكومة المملكة المتحدة تفيضاً لالتزاماتها عملاً بالكتاب رقم (٥) الموجه من الوزير البريطاني المفوض في عمان الى رئيس وزراء الاردن المؤرخ في الخامس عشر من آذار ١٩٤٨
- ١٥ - تدفع حكومة المملكة الهاشمية الى حكومة المملكة المتحدة مبلغ (اربعة ملايين وربع المليون) استرلينياً ، اما التفاصيل المتعلقة بكيفية الدفع والمسائل المالية الأخرى فترتدى ملحق لهذه المذكرة جزءاً لا يتجزأ منها .
- ١٦ - تعتبر احكام هذه المذكرة تسوية نهائية تامة ، بجميع ادعاءات الحكومتين القائمة على نصوص معاهدتهما اذا كانت هذه المقترنات مقبولة لدى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا
- ١٧ - آ - الدفعات التي تمت او التي ستتم من جانب حكومة المملكة المتحدة نهاية عن حكومة المملكة الهاشمية مما هو متعلق باللوازم التي وردت والخدمات التي اديت حتى اليوم الحادي والثلاثين من اذار ١٩٥٧ من وزارة الخارجية البريطانية او وزارة الطيران البريطانية او وكلاء الناج :
- ١٨ - البالغ المذكور من تاريخ اليوم الذي تبلغ فيه حكومة المملكة الهاشمية حكومة المملكة المتحدة تكون نافذة المفعول من تاريخ اليوم الذي تبلغ فيه حكومة المملكة الهاشمية حكومة المملكة الهاشمية وجوابها على اتفاقية بين الحكومتين وان تعتبر الوثيقة الرسمية لانهاء معاهدة سنة ١٩٤٨
- ١٩ - ويدع التحدث النهائي للمبالغ المطلوب من حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وتسديده حسب الفقرة ٣ (أ) و(ب) اعلاه فان اي رصيد باق سيسند لحساب حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

٤ - نسق المطالبات التالية :

أ - المبلغ المستحق دفعه إلى حكومة المملكة الأردنية بموجب الاتفاقية الموقعة بين وزير المواصلات والبريد في الأردن وضابط الاشارة الرئيسي في القوات البريطانية للشرق الأوسط المؤرخة في العشرين من نيسان ١٩٥٣ المتعلقة بخطوط التلفون بين العقبة والجيزه .

ب - مبلغ (٢٦٣٥) ديناراً و (٤١٠) فلسات تطالب به حكومة المملكة الأردنية الهاشمية عن انتشار التلفون ورسوم المكالمات التلفونية المتتحققة على القوات البريطانية ومع هذا تقوم حكومة المملكة الهاشمية بالاستمرار بصيانة الخط وتعطي التسهيلات المدرجة بالاتفاقية المتعلقة بخط العقبة حتى إنهاء انسحاب القوات البريطانية دون تكليف حكومة المملكة المقيدة بتأدية إبة نفقات المطالبة باشتراكات عن تمديدات التلفون في مطار عمان .

ج - المبالغ التي تطالب بها حكومة المملكة المتحدة عن اللوازم والمهنات والخدمات التي قدمتها إلى العربي الأردني وزارة الحرب البريطانية في سنة ١٩٤٨



٥ شعبان سنة ١٣٧٦ الموافق ٧ آذار سنة ١٩٥٧  
عمان : الخميس  
ملحق رقم (١) للعدد رقم ١٣٢١ تاريخ ٣٠ رجب سنة ١٣٧٦ الموافق ٢ آذار سنة ١٩٥٧ من الجريدة الرسمية

## الفقر

صحيحة

اتفاقية بتعديل اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة التراخيص بين دول الجامعة العربية

٢٣٩\_٢٣٦